2021

# عام حافل بالاعتقالات والإبعادات والعقوبات الجماعية في القدس

**تُسجل في مدينة القدس 100 حالة اعتقال شهريا على الأقل، ويقضي أهالي المدينة ساعات طويلة يوميا أمام مراكز الشرطة والتحقيق بانتظار أبنائهم الذين اعتُقلوا من أماكن مختلفة.**

ورصدت ميدان القدس في توثيق خاص **2488 حالة اعتقال** في المدينة المحتلة وضواحيها خلال عام 2021.

## أبرز أماكن الاعتقال

وتوزعت الاعتقالات على مناطق جغرافية واسعة أبرزها المسجد الأقصى وباب العامود والشيخ جرّاح وكل من بلدة العيساوية والطور وسلوان وجبل المكبر، بالإضافة لاعتقالات واسعة نُفذت في قرى شمال غرب القدس وبلدتي الرام وقلنديا ومخيمها.

## تاليا توزيع الاعتقالات حسب الأشهر منذ بداية العام حتى نهايته:

| | | |
|---|---|---|
| 01 | كانون الثاني/ يناير | 156+ |
| 02 | شباط / فبراير | 100+ |
| 03 | آذار / مارس | 120+ |
| 04 | نيسان / أبريل | 270+ |
| 05 | آيار / مايو | 462+ |
| 06 | حزيران / يونيو | 300+ |
| 07 | تموز / يوليو | 170+ |
| 08 | آب / أغسطس | 105+ |
| 09 | أيلول / سبتمبر | 145+ |
| 10 | تشرين الأول / أكتوبر | 240+ |
| 11 | تشرين الثاني / نوفمبر | 184+ |
| 12 | كانون الاول / ديسمبر | 208+ |

يلاحظ ارتفاع بمعدل الاعتقالات بنسبة 29% عن عام 2020 الذي رصد مركز معلومات وادي حلوة خلاله 1979 حالة اعتقال في العاصمة المحتلة.

ويكادُ الإفراج غير المشروط عن المقدسيين بعد اعتقالهم يكون معدوما إذ لا بدّ من إجبار المعتقلين على التوقيع على شروط أبرزها الخضوع لعقوبة الحبس المنزلي ودفع غرامات وكفالات مالية والإبعاد عن أماكن المواجهات أو المسجد الأقصى أو مكان السكن.

**ويفصل الجدول التالي عدد المقدسيين الذين خضعوا لعقوبتي الإبعاد والحبس المنزلي خلال عام 2021 وفقا لتوثيق خاص أعدته شبكة ميدان القدس الإعلامية:**

| العقوبة | عدد الحالات |
|---|---|
| الإبعادات | 495 بينها 159 حالة إبعاد عن المسجد الأقصى |
| الحبس المنزلي | 312 |

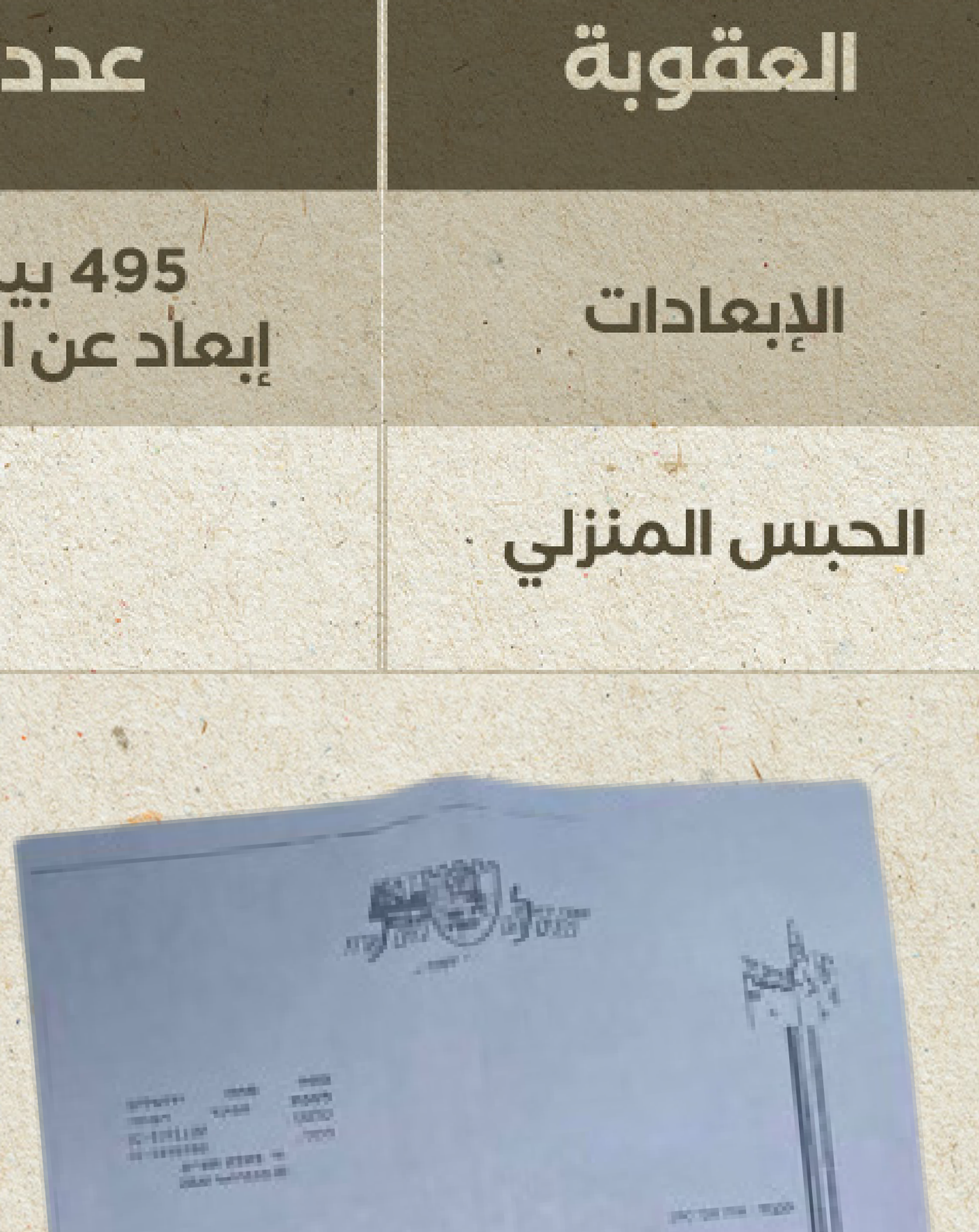

## الاعتقال الإداري

وبالإضافة لهاتين العقوبتين فإن محاكم الاحتلال أصدرت خلال العام المنصرم 36 أمر اعتقال إداري بحق المقدسيين بين أوامر جديدة وتجديد لأوامر اعتقال قديمة، ولعل أبرز من أُصدرت بحقهم أوامر بهذه العقوبة وزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفة، وعضو المجس التشريعي المبعد عن القدس محمد أبو طير، ومجموعة من الأسرى المقدسيين المحررين.

وحسب رئيس لجنة أهالي الأسرى المقدسيين أمجد أبو عصب فإن عدد أوامر الاعتقال الإداري التي أُصدرت خلال عام 2021 تعد سابقة ومؤشرا على تصاعد استهداف المقدسيين بهذه العقوبة التي تزجهم بالسجون دون تقديم لائحة اتهام ضدهم.

وأضاف أبو عصب أن عدد أوامر الاعتقال الإداري كانت قليلة جدا خلال السنوات الماضية خاصة أن تثبيتها يحتاج لتوقيع وزير الأمن الداخلي الاحتلالي، وما حصل خلال العام الأخير في ظل الهجمة الشرسة ضد المقدسيين تم تسهيل اتخاذ هذه العقوبة ضدهم عبر إعداد الأجهزة الأمنية قوائم بأسماء من تريد تثبيت الاعتقال الإداري بحقهم ليقوم وزير الأمن الداخلي بتوقيعها دون تمحيص ملفات المستهدفين بشكل مهني.

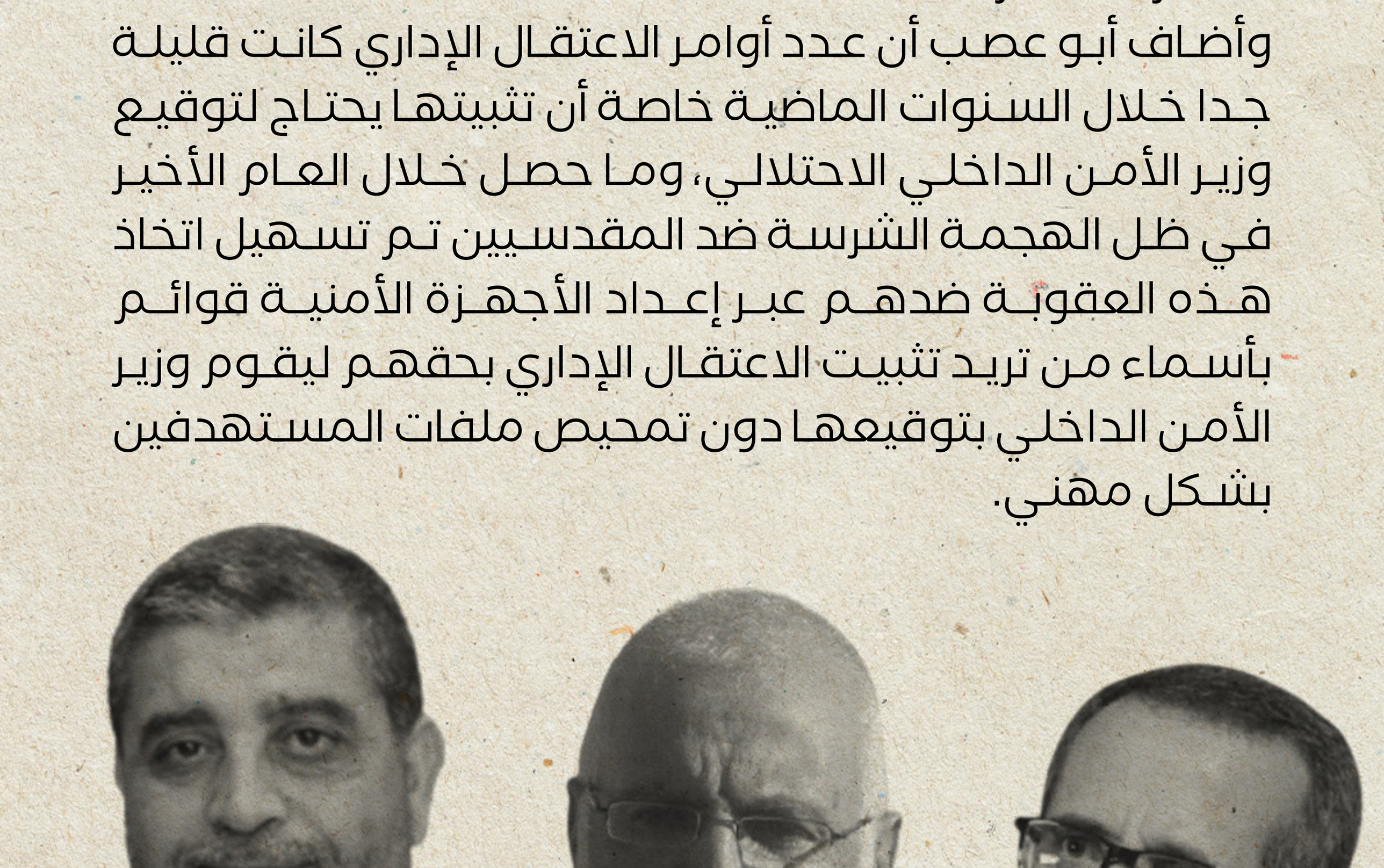

## الإقامة الجبرية

واتبعت سلطات الاحتلال سياسة فرض الإقامة الجبرية على أسرى مقدسيين محررين عبر منعهم من التحرك خارج الأحياء التي يسكنون بها، ورسم خارطة تُحدد لهم المسار الذي يمكنهم سلوكه في حال اضطروا للتحرك نحو محافظات الضفة الغربية أو الداخل المحتل.

ويخضع لهذه العقوبة حاليا كل من الأسير المحرر ناصر أبو خضير وناصر الهدمي ويعقوب أبو عصب ومحافظ القدس عدنان غيث الممنوع من دخول الضفة الغربية أيضا، كما خضع لهذه العقوبة الأسيرين المحررين ماجد وسليم الجعبة قبل إعادة اعتقالهما في شهر أكتوبر/تشرين أول المنصرم.

ويدعي الاحتلال أنو هؤلاء الأشخاص يشكلون خطرا كبيرا على أمن دولته، فلجأ لمعاقبتهم بسجنهم في أحيائهم ومنعهم من أبسط حقوقهم في الوصول للمراكز الطبية ومدارس أبنائهم وللمسجد الأقصى المبارك.

وزيرة الداخلية أيليت شاكيد وقّعت دون تمحيص هي الأخرى في الشهر الأخير من عام 2021 على 11 أمر منع من السفر لمقدسيين ادّعى جهاز المخابرات أنهم ينتمون لحركة حماس، ومن أبرز هؤلاء الأسير المحرر رامي الفاخوري ورئيس الهيئة المقدسية لمقاومة التهويد ناصر الهدمي الذي يخضع لعدة قرارات تعسفية أخرى.

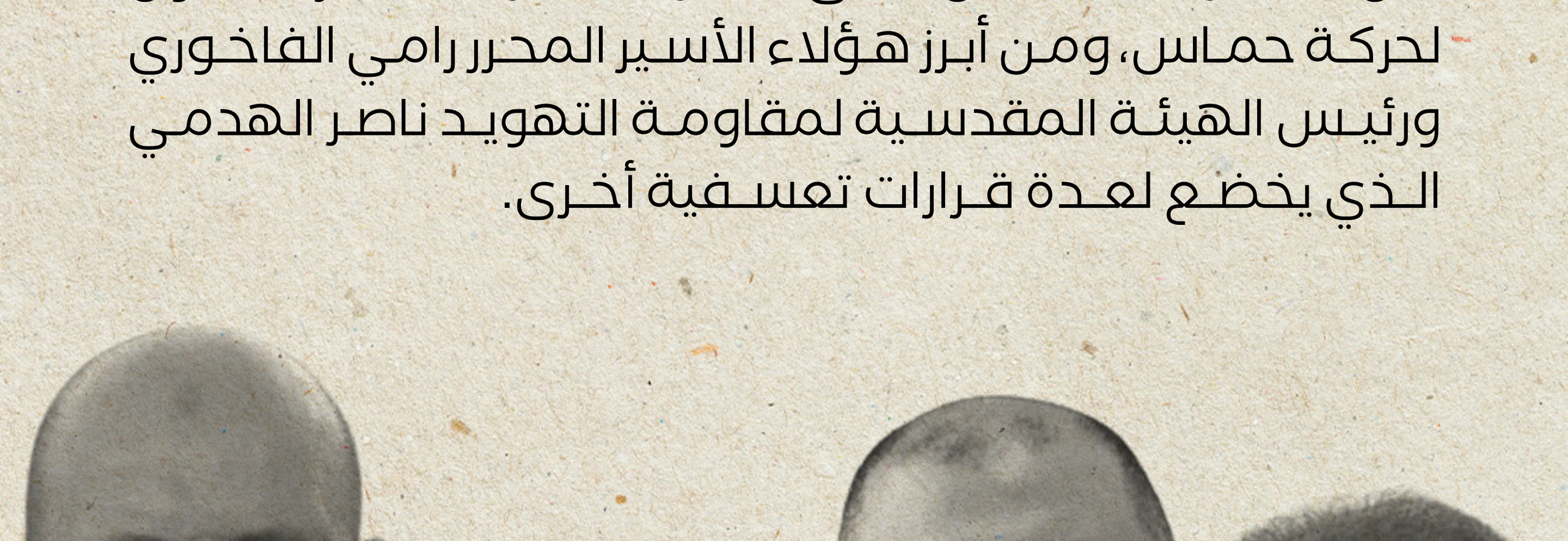

## قطع التأمين الوطني

لم يكتفِ الاحتلال باتباع سياسة العقاب الفردي فحسب بل لجأ لعقاب عائلات أسرى وأسرى مقدسيين محررين بحرمانهم من حقهم في التأمين الصحي والوطني، ووصل عدد من استهدفوا بهذه العقوبة إلى نحو 21 عائلة مقدسية وفقا لرئيس لجنة أهالي الأسرى المقدسيين أمجد أبو عصب.

وادّعت دوائر الاحتلال الحكومية أنها لجأت لهذه العقوبة لأن مركز حياة هذه العائلات يقع خارج حدود البلدية الأمر الذي يعرضها لفقدان حقوقها كمقيمة فيها.

أبو عصب وصف هذه الادعاءات بالباطلة وقال إن الاحتلال أراد تشكيل أدوات ضغط إضافية على الأسرى وعائلاتهم لتخويف المقدسيين وتشكيل رادع لهم، إذ لم تقتصر الانتهاكات على حرمان العائلات من الحق في التأمين الصحي بل امتدت لتشمل فتح ملفات لهم في الدوائر الضريبية المختلفة.

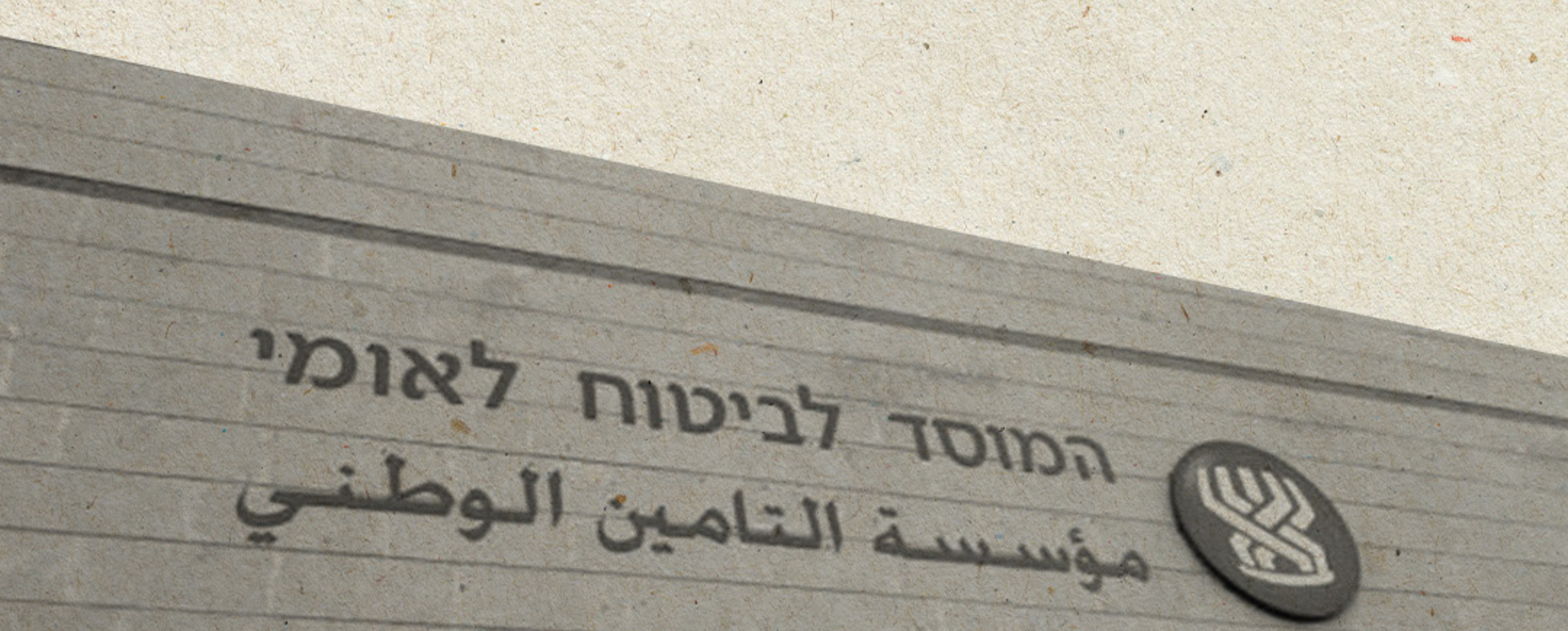

## سياسة الإبعاد

وتندرج سياسة الإبعاد في إطار العقوبات الجماعية أيضا، ورغم أنها لا تصنف ضمن الانتهاكات الجديدة الممارسة بحق المقدسيين إلا أن شبكة ميدان القدس رصدت تصعيدا في استخدامها ضد أهالي المدينة خلال عام 2021.

فخلال شهر أكتوبر/تشرين أول صدر 216 قرار إبعاد عن محاكم الاحتلال من بين 240 حالة اعتقال رصدت في الشهر ذاته.

وأُبعد المقدسيون خلال العام عن كل من المسجد الأقصى ومقبرتي اليوسفية وباب الرحمة، بالإضافة لإبعادهم عن أماكن المواجهات وأبرزها: البلدة القديمة والشيخ جراح وباب العامود وكل من بلدة سلوان والطور والعيساوية ومناطق السكن المختلفة.

وطالت عقوبة الإبعاد عدة شخصيات مقدسية بارزة بينها خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ورئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية في القدس مصطفى أبو زهرة، كما طالت عقوبة الإبعاد عن أولى القبلتين موظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس.

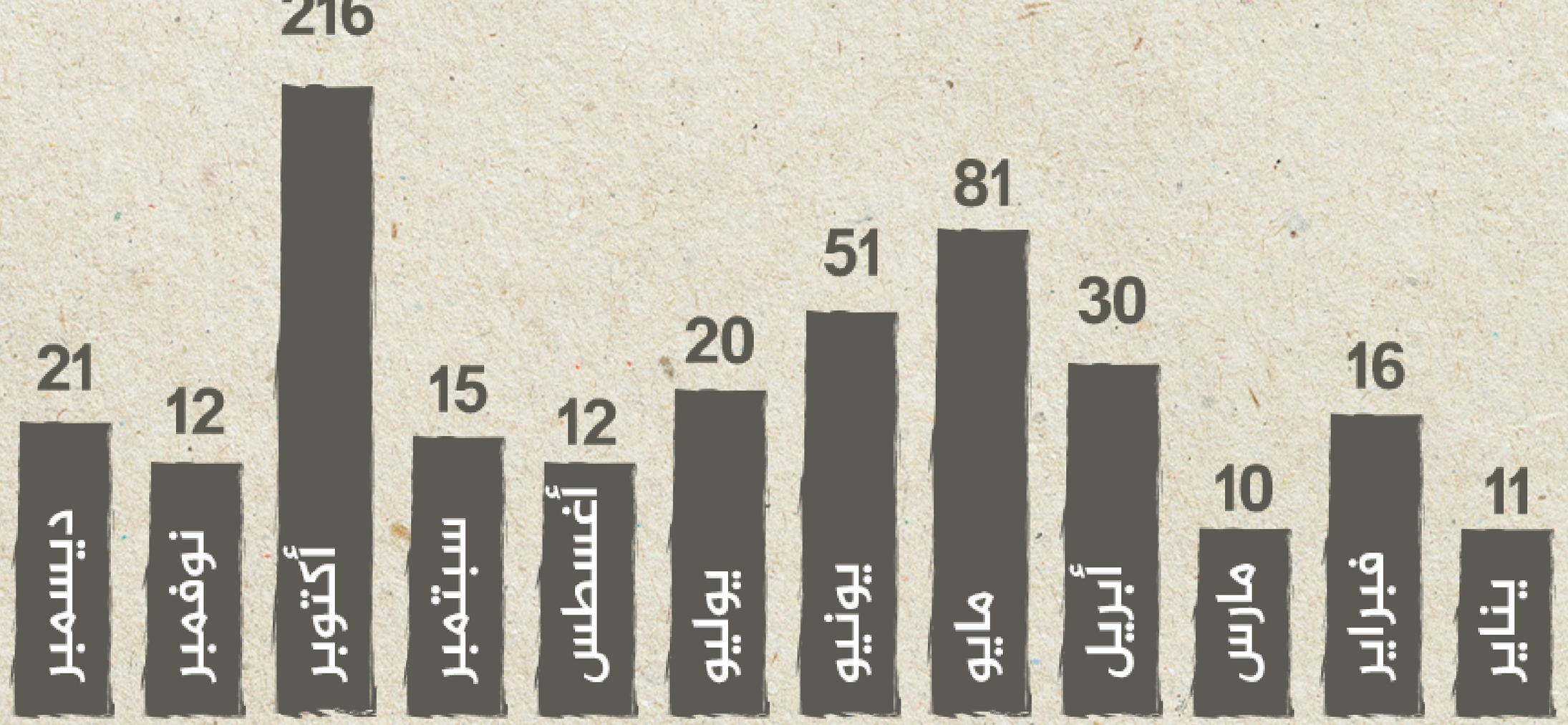

وبالتزامن مع الحرب على قطاع غزة والتي انطلقت في 28 من شهر رمضان المنصرم، تصاعدت الأصوات اليمينية المتطرفة المحرضة ضد حركة حماس في القدس والتي قادها مستوطنون وإعلاميون.

وانعكس ذلك فورا على قيام الأجهزة الأمنية الاحتلالية بتنفيذ حملة اعتقالات واسعة في صفوف أسرى مقدسيين محررين محسوبين على حركة حماس وتم تحويل معظم هؤلاء للاعتقال الإداري.

## الأسرى المقدسيون في سجون الاحتلال:

يبلغ عدد الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال وفقا لبيانات لجنة أهالي الأسرى المقدسيين قرابة 420 أسيرا وأسيرة من حملة الهوية الزرقاء.

ومن بين هؤلاء 13 امرأة، 12 منهن يقبعن في سجن الدامون، وأسيرة واحدة تقبع في سجن الرملة الاحتلالي، وفي الدامون أيضا يوجد 27 شبلا مقدسيا، بالإضافة لمجموعة من الأشبال الذين ما زالوا يخضعون للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبية غربي القدس، وطفلان يقبعان في سجن أوفك المخصص للسجناء الجنائيين.

وبعد إغلاق سجن جلبوع وتوزيع الأسرى على السجون الأخرى تم نقل الأسرى المقدسيين منه، ويتركزون حاليا في سجن رامون الذي يقبع خلف قضبانه 110 أسرى مقدسيين، و110 من الأسرى أيضا يقبعون في سجن النقب الصحراوي. يحتاج العديد من الأسرى المقدسيين إلى متابعة طبية يومية، ولإجراء عدد من العمليات الجراحية، وعلى رأس هؤلاء الأسيرة إسراء جعابيص التي تعاني من حروق أتت على 60% من جسدها، بالإضافة للأسير أيمن الكرد المصاب بالشلل نتيجة الإصابة البالغة التي أصيب بها جراء إطلاق الرصاص عليه عند اعتقاله.

ويُعد الأسير المقدسي وائل قاسم صاحب أطول حكم بالقدس، إذ يقضي حكما بالسجن لمدة 35 مؤبدا، بالإضافة إلى 50 عاما، بما يعادل 3515 عاما، واتهمته سلطات الاحتلال بالمسؤولية عن عملية فدائية أدت إلى مقتل 35 إسرائيليا.

وفي الربع الأخير من العام حولت محاكم الاحتلال نجله الأسير أنس قاسم للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بعد اعتقاله بتاريخ 28 تشرين أول/ أكتوبر الماضي ضمن حملة اعتقالات استهدفت طلبة من جامعة بيرزيت.

ويقبع خلف قضبان السجون أيضا 59 أسيرا مقدسيا مضى على اعتقالهم أكثر من 10 أعوام.

وبعد انتزاع ستة أسرى حريتهم من سجن جلبوع خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي صعدت مصلحة سجون الاحتلال من انتهاكاتها ضد الأسرى، واتهمت بعض الأسرى المقدسيين بحرق الغرف في سجن النقب واتخذت بحقهم إجراءات عقابية منها إجبارهم على النوم والمكوث في الغرف المحترقة دون فراش ولا أغطية، كما فرضت على أسرى محسوبين على حركة الجهاد الإسلامي غرامات مالية تم اقتطاعها من الحسابات البنكية لأهاليهم بادعاء أنهم شاركوا في عمليات حرق غرف الأسرى احتجاجا على قمعهم.

# مـيدان القدس

كنـا معكـم علـى الـدوام، ونقلنـا لكـم أحـوال الميـدان كأنكـم فيـه؛ فُحظرنـا وقُيّدنا علـى مواقع التواصل الاجتماعـيّ، لكـنّ الوصـال والاجتماع على القـدس لا تحـده منصـة، ولا يقطـع اتصالـه أبنـاء لِصّة؛ فللقـدس وأهلهـا ومقدسـاتها كل الحصة، وهـذا أصـل القصـة!


MaydanAlquds
info@maydanalquds.com
+970599409899
www.maydanalquds.com